

عهد جديد

الورقة الاقتصادية

الإطار الاقتصادي والمالي للرؤية 2027-2034

الإصدار الثاني، ورقة تفصيلية مرافقة لرؤية «عهد جديد»

سبتمبر 2026م

(ورقة تفصيلية من المستوى الثالث لرؤية «عهد جديد». الإصدار الثاني، معدل وموسع بعد تقييم خارجي متخصص. تفصل الإطار الاقتصادي والمالي الذي تقوم عليه الرؤية، وتعرض سيناريواته وافتراضاته وأرقامه ومصادرها، وتطرح للنقاش المتخصص.)

أولاً: الغرض والمنهج

تجيب هذه الورقة عن سؤال واحد: هل يستطيع الاقتصاد السوداني أن يحمل ما تطرحه رؤية «عهد جديد»، وبأي شروط؟ ولذلك لا تكتفي بالأهداف، وإنما تعرض الافتراضات التي تقوم عليها، والسيناريوهات البديلة، والقيود المالية والخارجية، والمخاطر، ومصدر كل رقم.

أربعة أنواع من الأرقام

النوع	المعنى	كيف يظهر في الورقة
موثّق	من مصدر معلن وسنة محددة	يُذكر مصدره وسنته بجانبه
تقديري	لا تتوفر له بيانات رسمية موثوقة	يُسبق بكلمة «نحو» أو «يُقدّر»، ويُذكر مصدره ومنهجه في جدول المصادر (الملحق الأول)
هدف	ما تسعى إليه الرؤية	يُقدّم هدفاً مشروطاً لا توقعاً
مشروط	يتوقف تحقيقه على شرط خارجي (السلام، التمويل، الإعفاء)	يُذكر الشرط صراحة

سنة الأساس والأسعار

تُستخدم قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام 2025، البالغة نحو 60.2 مليار دولار بالقيمة الجارية (البنك الدولي)، نقطة أساس مقومة بالدولار. ثم تُسقط القيم المستقبلية باستخدام معدلات النمو الحقيقي، وبأسعار 2025 الثابتة، لأغراض المقارنة. أي أن أرقام السنوات القادمة لا تحتسب التضخم ولا تغيرات سعر الصرف، وإنما تقيس الحجم الحقيقي للاقتصاد. ولعام 2026 تعتمد الورقة توقع البنك الدولي بنمو قدره 5.5%، فيكون الناتج نحو 63.5 مليار دولار، ومنه تبدأ حسابات أفق الرؤية (2027-2034).

والمصطلح المستخدم في الورقة هو الناتج المحلي الإجمالي، لا الدخل القومي، لأن الحسابات كلها مبنية عليه.

حدود الإطار

إن هذه الأرقام ليست نموذجاً اقتصادياً قياسيماً كاملاً، وإنما إطار حسابي مبسط يوضح الأحجام والقيود والعلاقات بين المتغيرات. وطريقة حساب كل رقم مشروحة في الملحق الثالث. والنموذج الكامل من مهام وحدة التخطيط في حكومة التعافي الوطني، بعد توفر بيانات أحدث من البنك المركزي والجهاز المركزي للإحصاء.

ثانياً: التشخيص

الاقتصاد الكلي

المؤشر	القيمة	المصدر
الناتج المحلي الإجمالي 2025 (بالقيمة الجارية)	60.2 مليار دولار	البنك الدولي، أبريل 2026
النمو الحقيقي	29.4% (2023) - 14% (2024) 3.1% (2025) +	البنك الدولي
النمو المتوقع	5.5% (2026)، 4.4% (2027)	البنك الدولي، الآفاق الاقتصادية العالمية، يونيو 2026
الإيرادات العامة	نحو 4.2% من الناتج (2025)، مقابل نحو 10% في 2022	البنك الدولي
التضخم	111.5% في المتوسط خلال 2025	البنك الدولي
الدين العام	128.5% من الناتج	البنك الدولي
الفقر المدقع	نحو 59% (2025) مقابل 48% (2023)	البنك الدولي

أين نقف مقارنة بما قبل الحرب؟

إن أهم رقم في هذا التشخيص ليس حجم الناتج اليوم، وإنما حجمه مقارنة بما كان عليه قبل الحرب. فبتطبيق معدلات النمو الحقيقي المنشورة، يعادل ناتج 2025 نحو 63% فقط من مستواه الحقيقي في 2022. أي أن الاقتصاد فقد أكثر من ثلث حجمه. ولذلك:

- جزء كبير من النمو في السنوات الأولى سيكون «نمو تعافٍ»، أي عودة من مستوى منهار، وليس نهضة اقتصادية.
- المؤشر الأصدق للتقدم هو الناتج الحقيقي كنسبة من مستوى 2022، وتعتمد الورقة مؤشراً رئيسياً.

ثلاث حقائق تحكم كل ما يليها

الحقيقة الأولى: الدولة شبه بلا إيرادات. فقد انهارت الإيرادات العامة من نحو 10% من الناتج في 2022 إلى نحو 4.2% في 2025 (البنك الدولي). وهذا يعني أن الدولة لا تملك تقريباً ما تنفقه على الخدمات أو الإعمار أو حتى الرواتب بانتظام.

الحقيقة الثانية: جزء كبير من النشاط الاقتصادي يجري خارج المنظومة الرسمية للضرائب والمصارف والإحصاءات. فجزء كبير من الذهب لا يمر عبر القنوات الرسمية؛ وقد أشار تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالسودان (S/2024/65) إلى تقديرات بأن أكثر من نصفه لا يمر بها. وجزء من النشاط يجري في شركات تتبع أجهزة نظامية خارج رقابة المالية. وأغلب النقد يتداول خارج البنوك. لذلك يبدأ الإصلاح بإدخال هذا النشاط في الدائرة الرسمية، قبل أي زيادة في معدلات الضرائب.

الحقيقة الثالثة: الحرب هي المتغير الحاكم. فكل السيناريوهات تفترض توقف الحرب خلال الأشهر الثمانية عشر الأولى. وإذا استمرت، تتحول الأولوية إلى الإغاثة وحماية ما تبقى.

ثالثاً: مراحل التعافي

لا يمر اقتصاد ما بعد الحرب بسنوات متشابهة، وإنما بمراحل لكل منها منطقتها:

المرحلة	السنوات	المضمون	النمو المتوقع في السيناريو المعتدل
الاستقرار	2028-2027	الإغاثة، ووقف الانهيار، واستعادة الخدمات، وانتظام الرواتب	4.5% تقريباً في 2027 (قريب من توقع البنك الدولي البالغ 4.4%)، ونحو 5.5% في 2028
التعافي	2031-2029	عودة الإنتاج الزراعي والتعدين والخدمات، وعودة السكان، والإعمار	نحو 7% سنوياً، مدفوعاً بأثر العودة من مستوى منخفض
التحول	2034-2032	نمو هيكلي بالاستثمار والإنتاجية والتصنيع الزراعي والطاقة	نحو 6% سنوياً

ومتوسط هذا المسار نحو 6.1% سنوياً، وهو يعطي ناتجاً قدره نحو 102 مليار دولار في 2034، أي قريباً جداً من السيناريو المعتدل بمعدل ثابت (6%). لذلك تستخدم الجداول التالية المعدل الثابت للتبسيط، مع إدراك أن النمو الفعلي سيكون أبطأ في البداية وأسرع في الوسط.

رابعاً: الإطار الكلي 2027-2034

ثلاثة سيناريوهات

الافتراض	المتحفظ	المعتدل (أساس الموازنة)	الطموح (هدف الرؤية)
متوسط النمو الحقيقي السنوي	3.5%	6%	نحو 14.7%
السلام	هش ومتقطع	وقف شامل قبل الشهر 18	وقف شامل مبكر وتسوية مستقرة
التمويل الخارجي	محدود	متوسط ومشروط	واسع مع إعفاء الديون
الذهب في القنوات الرسمية	تحسن محدود	75% بنهاية الانتقال	أكثر من 90%
الاستثمار الخاص	ضعيف	متوسط	قوي، مع عودة رؤوس أموال المهجر

الناتج ومستوى المعيشة في كل سيناريو

السنة	المتحفظ	المعتدل	الطموح
الناتج (مليار دولار، بأسعار 2025)			
2027	65.7	67.3	72.8
2029	70.4	75.6	95.8
2031	75.4	85.0	126.1
2034	83.6	101.2	190.3
الناتج كنسبة من مستوى 2022 قبل الحرب			
2029	73%	79%	100%
2034	87%	105%	198%

السنة	المتحفظ	المعتدل	الطموح
نصيب الفرد من الناتج (دولار)			
2025 (أساس)	1,164	1,164	1,164
2034	نحو 1,280	نحو 1,550	نحو 2,920

(نصيب الفرد محسوب بافتراض نمو سكاني قدره 2.6% سنوياً من 53.1 مليون نسمة في 2026، أي نحو 66 مليوناً في 2034. والرقمان تقديران، يُراجعان بعد التعداد.)

وهذا الجدول يكشف حقيقة ينبغي أن تُقال بوضوح: إن السيناريو المعتدل، الذي تُبنى عليه الموازنة، لا يعيد الاقتصاد إلى حجمه قبل الحرب إلا في حدود 2033-2034. أما السيناريو المتحفظ فلا يعيده إليه حتى نهاية أفق الرؤية. ولذلك فإن الطموح ليس ترفاً، وإنما ضرورة لكي لا يضيع جيل كامل في انتظار العودة إلى ما كان.

هدف مضاعفة الناتج ثلاث مرات

إن هدف الرؤية، مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ثلاثة أمثاله بحلول 2034، يقابل السيناريو الطموح، ويتطلب نمواً حقيقياً قريباً من 14.7% سنوياً لثمانى سنوات متتالية. وهو معدل مرتفع جداً وفق المعايير التاريخية، ويتطلب اجتماع شروط استثنائية من السلام والاستقرار والإصلاح المؤسسي والاستثمار وإعادة الإعمار وتدفقات رأس المال. لذلك يبقى الهدف طموحاً سياسياً معلناً، بينما تُبنى الموازنة على السيناريو المعتدل، ويُوَجَّه أي نمو يفوقه إلى الصندوق السيادي وتسريع الإعمار.

حساسية النتائج لمعدل النمو

متوسط النمو السنوي	الناتج في 2034 (مليار دولار)	كنسبة من مستوى 2022
3%	80.5	84%
4%	86.9	90%
5%	93.8	98%
6%	101.2	105%
8%	117.6	122%
10%	136.1	142%
12%	157.3	164%

متوسط النمو السنوي	الناتج في 2034 (مليار دولار)	كنسبة من مستوى 2022
14%	181.2	188%
14.7%	190.3	198%

(كل نقطة مئوية إضافية في متوسط معدل النمو السنوي، حول 6%، ترفع ناتج 2034 بنحو 8 مليارات دولار.)

متى ننتقل من سيناريو إلى آخر؟

المؤشر	علامة التحسن نحو الطموح	علامة التراجع نحو المتحفظ
الأمن	وقف نار مستقر وعودة واسعة للسكان	خروقات متكررة أو تجدد القتال
الايرادات	تجاوز المسار المستهدف	تأخر عن المسار بأكثر من نقطة مئوية
التمويل الخارجي	تعهدات تُصرف في مواعيدها	تأخر الصرف أو تجميد التعهدات
الذهب	ارتفاع مطرد في الكميات المشتراة رسمياً	ثبات أو تراجع الكميات الرسمية

وتراجع الحكومة هذه المؤشرات كل ستة أشهر، وتعُدّل الموازنة وفق السيناريو الأقرب إلى الواقع، وتنشر نتيجة المراجعة.

خامساً: الإطار المالي

مسار الإيرادات

التعريف: المقصود بالإيرادات العامة في هذه الورقة إيرادات الحكومة العامة (الاتحادية والإقليمية معاً)، الضريبية وغير الضريبية، بما فيها عائدات الموارد الطبيعية، منسوبة إلى الناتج الاسمي، وفق تعريفات صندوق النقد الدولي لإحصاءات مالية الحكومة.

السنة	الإيرادات من الناتج	الإيرادات في السيناريو المعتدل (مليار دولار)
2025 (أساس)	4.2%	2.5
2027	6.5%	4.4
2029	9.5%	7.2
2031	12%	10.2
2034	15%	15.2

ومجموع الإيرادات خلال سنوات الرؤية الثماني: نحو 67 مليار دولار في السيناريو المتحفظ، ونحو 76 ملياراً في المعتدل، ونحو 118 ملياراً في الطموح.

من أين تأتي الزيادة؟

إن رفع الإيرادات من 4.2% إلى 15% من الناتج يعني زيادة قدرها 10.8 نقاط مئوية من الناتج. وهذا تحول ضخم لا يتحقق بإجراء واحد. والجدول التالي تقدير نطاقي للتخطيط، يبين مساهمة كل مصدر في الزيادة (بالنقاط المئوية من الناتج، فوق مستوى 2025):

مصدر الزيادة	2027	2029	2031	2034
الذهب (إتاوات ورسوم وضرائب)	0.5	1.0	1.3	1.5
الجمارك (الرقمنة وتوحيد سعر الصرف)	0.6	1.2	1.6	2.0
الضرائب غير المباشرة	0.5	1.2	1.8	2.5

مصدر الزيادة	2027	2029	2031	2034
(توسيع القاعدة)				
الضرائب المباشرة، بما فيها الشركات المنقولة من الأجهزة النظامية	0.3	0.9	1.4	2.0
النفط ورسوم عبور نفط جنوب السودان	0.3	0.5	0.6	0.7
إدخال النشاط غير الرسمي والإدارة الضريبية الرقمية	0.1	0.5	1.1	2.1
مجموع الزيادة	2.3	5.3	7.8	10.8
الإيرادات من الناتج	6.5%	9.5%	12%	15%

وملاحظتان على هذا الجدول:

1. قيمة الذهب المهرَّب ليست إيراداً للموازنة. فإذا عاد الذهب إلى القنوات الرسمية، تكسب الدولة النقد الأجنبي واستقرار سعر الصرف، أما الموازنة فتحصل فقط على نصيبها من الإتاوات والرسوم والضرائب.
2. الشركات المنقولة من الأجهزة النظامية لا يُعتمد عليها رقمياً قبل جردها. فلا توجد اليوم قاعدة بيانات عامة موثوقة تحصرها، ولذلك لا تبني الورقة أي رقم إيرادي على التقديرات المتداولة عنها، وتعتبر إنشاء سجل علني لها إجراءً أولياً.

قيد الإنفاق الدفاعي

السقف المزدوج. يحكم الإنفاق الدفاعي سقفان يجب استيفاؤهما معاً: 3% من الناتج و15% من إجمالي الإنفاق العام في السلم؛ و5% من الناتج و25% من الإنفاق العام في الحرب المعلنة؛ وحتى 8% و30% في حرب شاملة لمدة محددة بقرار تشريعي. والسقف مزدوج لسبب سوداني محدد: النسبة من الناتج وحدها تخدع. فحين ينكمش الناتج تبدو النسبة مرتفعة والمبلغ ضئيلاً لا يكفي لبناء جيش، وحين تضعف الإيرادات يبتلع الدفاع الموازنة وهو دون سقفه من الناتج.

ماذا يشمل السقف؟ الإنفاق الدفاعي بمعناه الواسع: القوات المسلحة وقوة الاحتياط والتصنيع الحربي؛ والدعم الحكومي المباشر وغير المباشر؛ وأي إنفاق عسكري خارج الموازنة؛ وأي موارد تخصصها للقوات المسلحة مؤسسات اقتصادية تابعة لها. ولا يشمل الشرطة وحرس الحدود، اللذين يُمولان من بنود الأمن الداخلي، ولا برامج الدمج والتسريح وإصلاح قطاع الأمن، التي يُتوقع أن يمولها الشركاء الدوليون في أغلبها.

وُفصل ميزانية الجيش الدائمة عن اعتماد الحرب الاستثنائي، فينتهي الثاني بانتهاء الحرب ولا يُرحّل إلى الميزانية الدائمة، ويُخفّض الإنفاق إلى سقف السلم خلال ثلاث سنوات على الأكثر.

ولماذا 3% لا 5%؟ لأن متوسط الإنفاق العسكري العالمي نحو 2.5% من الناتج، ومتوسط الدول التي خاضت نزاعات عالية الكثافة نحو 4.4% (بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام). و3% تكفي جيشاً مهنيّاً منضبط الحجم، ولا تكفي جيشاً متضخماً، وهذا مقصود: فالجيش الذي لا يكفيه السقف هو جيش يحتاج إلى دمج وتسريح لا إلى موازنة أكبر.

والأثر المالي بالسقف الجديد:

السنة	الإيرادات (مليار \$)	الدفاع عند 3% من الناتج (مليار \$)	نصيب الدفاع من الإيرادات
2027	4.4	2.0	نحو 46%
2029	7.2	2.3	نحو 32%
2031	10.2	2.5	نحو 25%
2034	15.2	3.0	نحو 20%

وهذا هو المكسب الحقيقي من خفض السقف: كان الدفاع عند 5% يستهلك نحو 77% من الإيرادات الذاتية في 2027، وعند 3% صار يستهلك نحو 46%. أي أن نقطتين مؤويتين من الناتج تُحرران للصحة والتعليم والإعمار. والخلاصة: إن المشكلة ليست تحديد نسبة للإنفاق الدفاعي فقط، وإنما العلاقة بينها وبين قدرة الدولة المالية. ولا تستقيم المعادلة إلا بثلاثة شروط: تمويل خارجي لبرامج الدمج والتسريح وإصلاح قطاع الأمن؛ وترتيب بنود الدفاع بحيث تأتي أولاً البنود التي تخفض الكلفة لاحقاً؛ ورفع الإيرادات بسرعة.

هيكل الموازنة المدنية المستهدف

البند	النسبة المستهدفة
الاستثمار في البنى التحتية والطاقة	25% من الموازنة المدنية
التعليم	7% من إجمالي الموازنة في نهاية الانتقال، و10% للحكومة المنتخبة
الصحة	7% في نهاية الانتقال، و10% للحكومة المنتخبة
المرتبات	لا تتجاوز 20% من الموازنة المدنية على المدى المتوسط

وإصلاح الدعم يتم تدريجياً وبجدول معلن، ولا يبدأ إلا بعد تشغيل التحويلات النقدية المباشرة للأسر الفقيرة عبر الهوية الرقمية.

سادساً: الدين العام

إن نسبة 128.5% من الناتج وحدها لا تخبر صانع القرار بما يجب التفاوض عليه ومع من. لذلك تميز الورقة بين مكونات الدين:

المكون	ما نعرفه	ما يلزم
الدين الخارجي	قُدِّر عند بلوغ نقطة القرار في مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (يونيو 2021) بأكثر من 50 مليار دولار، أغلبه متأخرات لدائنين ثنائيين خارج نادي باريس وتجاريين	تحديث رسمي للرصيد بعد الحرب
التأخرات والفوائد والغرامات	تشكل الجزء الأكبر من الدين الخارجي	فصلها في كل تفاوض
الدين المحلي	غير منشور بدقة، ويشمل اقتراض الحكومة من البنك المركزي	نشر رصيده
ديون المؤسسات العامة والضمانات	غير معروفة	حصرها ضمن جرد الشركات العامة
التزامات البنك المركزي	غير منشورة	مراجعة مستقلة لميزانيته

والطريق: استئناف مسار المبادرة، الذي ما زال السودان فيه قبل بلوغ نقطة الإنجاز، بحسب تحديث صندوق النقد الدولي لعام 2026، وهو مشروط بحكومة مدنية وبرنامج إصلاح موثوق؛ والتفاوض المباشر مع الدائنين العرب والثنائيين، وربط التسويات باستثمارات في الإعمار. **وإعفاء الديون ليس إيراداً نقدياً، وإنما يحرر حيزاً مالياً** ويفتح باب التمويل الميسر.

وقاعدتان للمستقبل: سقف دستوري للدين العام، وحظر القروض المضمونة بالموارد الطبيعية قبل استخراجها إلا بموافقة البرلمان ونشر العقد.

سابعاً: القطاع الخارجي

إن السودان سيواجه في السنوات الأولى قيد النقد الأجنبي قبل قيد الموازنة. فحتى لو توفرت الإيرادات بالعملية المحلية، يبقى استيراد الوقود والدواء والغذاء ومدخلات الزراعة محكوماً بتوفر الدولار.

ميزان المدفوعات: الصورة العامة

المكون	الوضع الراهن	الاتجاه المستهدف 2027-2029	المحرك الرئيسي
صادرات السلع	نحو 2.4 مليار دولار (تقدير)	ارتفاع تدريجي	الذهب الرسمي، الثروة الحيوانية، الصمغ العربي، السمسم
واردات السلع	ضاغطة بسبب الغذاء والوقود والدواء	ارتفاع مع الإعمار	مدخلات الإعمار والزراعة
الخدمات	رسوم عبور نفط جنوب السودان، والنقل	ارتفاع	عقود عبور تجارية شفاقة
تحويلات المغتربين	يمر أغلبها عبر قنوات غير رسمية	انتقال إلى القنوات الرسمية	سعر صرف موحد، وقنوات رقمية رخيصة
الاستثمار الأجنبي المباشر	شبه متوقف	عودة تدريجية بعد السلام	ضمانات الاستثمار، والتحكيم، والطاقة
المنح والتمويل الميسر	إنساني أساساً	تحول إلى دعم الموازنة والإعمار	الحكم المدني، ومسار الإعفاء
خدمة الدين	متوقفة عملياً	محدودة حتى الإعفاء	الإعفاء
الاحتياطات	تغطي نحو شهر من الواردات	بناء احتياطي يغطي 3 أشهر على الأقل قبل توحيد سعر الصرف	الذهب، والدعم الخارجي

والأولوية: بناء احتياطي أولي يغطي ثلاثة أشهر من الواردات على الأقل قبل توحيد سعر الصرف، وإلا انهيار السعر الموحد تحت ضغط الطلب.

وتحويلات المغتربين: قدّرت ورقة للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة (2020) أن السودان يمكنه استقطاب 1.5 إلى 2.3 مليار دولار سنوياً عبر القنوات المصرفية الرسمية إذا توفرت الشروط. وهذا الرقم لا يمثل

تحويلات جديدة، وإنما في أغلبه تحويلات تدخل البلاد اليوم عبر قنوات غير رسمية، ويمكن نقلها إلى القنوات الرسمية. وأثره الأساسي على الاحتياطيات وسعر الصرف، لا على الموازنة.

ويحتاج جدول ميزان مدفوعات رقمي كامل إلى بيانات البنك المركزي المحدث، وهو من أولى مهام وحدة التخطيط.

ثامناً: السياسة النقدية والقطاع المصرفي

هذا من أهم ملفات التعافي وأكثرها حساسية، لأن الخطأ فيه يأكل دخل الفقراء بالتضخم.

اثنا عشر ملفاً

1. استقلال البنك المركزي بقانون جديد، بمجلس إدارة مهني ومهمة أولى هي استقرار الأسعار.
 2. تمويل العجز: يُمنع البنك المركزي من تمويل عجز الموازنة إلا في حدود ضيقة ومعلنة، بسقف سنوي نسبة من إيرادات السنة السابقة.
 3. إعادة هيكلة الجهاز المصرفي: تقييم مستقل لكل بنك بعد الخسائر الكبيرة التي لحقت بالقطاع خلال الحرب، ثم الدمج أو إعادة الرسملة أو التصفية المنظمة.
 4. إعادة الرسملة: بشراكة مع مستثمرين ومؤسسات تمويل دولية، دون أن تتحمل الموازنة كل الكلفة.
 5. الديون المتعثرة: آلية لمعالجتها، مع حماية المودعين الصغار.
 6. الاحتياطي الأجنبي: بناؤه من شراء الذهب والدعم الخارجي قبل أي توحيد لسعر الصرف.
 7. سوق النقد الأجنبي: سوق منظم شفاف تتعامل فيه البنوك والصرافات المرخصة.
 8. توحيد سعر الصرف على مراحل، بشروط مسبقة: احتياطي كافٍ، وانضباط مالي، وسعر واقعي، وثقة، وجهاز مصرفي يعمل، وتحويلات نقدية تحمي الفقراء من أثر ارتفاع الأسعار.
 9. العلاقة بين سعر الصرف والتضخم: يُتوقع ارتفاع مؤقت في الأسعار عند التوحيد، ولذلك يُختار توقيته بعناية، وتُعلن خطته مسبقاً.
 10. أنظمة الدفع: ربط التطبيقات المصرفية والمحافظ الإلكترونية بنظام دفع وطني موحد.
 11. النقود الإلكترونية: قانون ينظم ولا يحظر، ويحمي بيانات المستخدمين.
 12. الدولار: السياسة النقدية في اقتصاد يتعامل كثيراً بالعملات الأجنبية أضعف أثراً. والهدف استعادة الثقة بالجنيه تدريجياً، لا منع التعامل بالعملات الأجنبية بالقوة.
- وعملة واحدة في كل البلاد: فتداول عملات مختلفة في مناطق مختلفة خطر على وحدة البلاد نفسها.

التضخم: أهداف مشروطة لا توقعات

الموعد	الهدف
الشهر 36	دون 30%
الشهر 60	دون 15%
الشهر 96	أحادي الرقم

وهذه أهداف مشروطة باستقرار الأمن، والانضباط المالي، وتوقف التمويل بالطباعة، وبناء الاحتياطي. وليس توقعات.

تاسعاً: القطاعات الإنتاجية

الزراعة والثروة الحيوانية

إن الزراعة هي القطاع الوحيد الذي يستطيع أن يعود إلى الإنتاج خلال موسم واحد إذا توفرت المدخلات والأمن، ولذلك فهي قاطرة التعافي. لكن مشكلتها ليست مشكلة إنتاج فقط، ولا يكفي تمويل مدخلات الموسم وحده. وتعالج الورقة اثني عشر قيداً معاً:

القيد	المعالجة
حيازة الأرض	تسجيل الحيازات ورقمنتها، وتمليك المزارعين في المشاريع المروية
التمويل	بنوك زراعية إقليمية، وضمانات جماعية
التسويق	بورصات سلعية، وربط المنتجين بالأسواق
الطرق	طرق فرعية تربط المشاريع بالأسواق والموانئ
التخزين	صوامع حديثة ومخزون استراتيجي
الكهرباء	الطاقة الشمسية للري والتخزين
الري	إعادة تأهيل القنوات في الجزيرة والمشاريع المروية
المخاطر المناخية	إنذار مبكر، وأصناف مقاومة للجفاف
التأمين الزراعي	برنامج تأمين مدعوم للمزارعين الصغار
سعر الصرف	توحيد السعر ليحصل المصدر على القيمة الحقيقية
الصادرات	الانتقال من الحيوان الحي إلى اللحوم المبردة، ومن الصمغ الخام إلى المصنّع
أسعار المدخلات	إعفاء جمركي مؤقت للأسمدة والتقاوي

الذهب والتعدين

الحجم: تشير البيانات الرسمية السودانية لعام 2024 إلى إنتاج يقارب 64 طناً، أغلبه من التعدين الأهلي (تقديري؛ مصدره ومنهجه في جدول المصادر). وبأسعار 2025، تتراوح قيمة هذا الإنتاج تقريباً بين 6 و7 مليارات دولار

سنوياً (تقديري، يتغير بتغير الأسعار العالمية). وتشير بيانات التجارة الدولية لعام 2025 إلى واردات ذهب مسجلة من السودان في عدد من الدول، لكنها لا تكفي وحدها لتقدير الإنتاج أو نسبة التهريب.

سلسلة الذهب من المنجم إلى الخزينة:

الحلقة	الإجراء	الجهة
الترخيص	تراخيص ميسرة وتعاونيات للتعدين الأهلي	هيئة تنظيم التعدين الأهلي
الشراء	مراكز شراء حكومية في مناطق الإنتاج	البنك المركزي وبنوك مرخصة
التسعير	سعر قريب من السعر العالمي، لأن الفارق هو ما يغذي التهريب	البنك المركزي
الدفع	سريع وبالعملة التي يريدها المعدن	البنك المركزي
التصفية	مصفاة وطنية توثق المصدر	هيئة التعدين
التصدير	عبر منافذ محددة ومراقبة	الجمارك
الضرائب	إتاوات ورسوم معلنة وموحدة	المالية، والأقاليم وفق نصيبها
مكافحة التهريب	ضبط المعابر، وتعاون دولي ضد الشبكات	الداخلية، والخارجية
الشفافية	الانضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، ونشر العقود	وزارة الطاقة والتعدين

الصناعة

تُرتب أولويات إعادة تشغيل الصناعات بخمسة معايير معاً: الأثر الاقتصادي، وسرعة إعادة التشغيل، وكثافة العمالة، وتقليل الاستيراد، وإمكانية التصدير. وتضاف إليها الحاجة الاجتماعية الملحة.

الصناعة	الأثر الاقتصادي	سرعة التشغيل	كثافة العمالة	تقليل الاستيراد	التصدير	الحاجة الاجتماعية
الصناعات الغذائية	مرتفع	سريعة	مرتفعة	مرتفع	متوسط	مرتفعة
الأدوية	متوسط	متوسطة	متوسطة	مرتفع	منخفض	مرتفعة جداً
مواد البناء	مرتفع	سريعة	مرتفعة	مرتفع	منخفض	مرتفعة

الصناعة	الأثر الاقتصادي	سرعة التشغيل	كثافة العمالة	تقليل الاستيراد	التصدير	الحاجة الاجتماعية
						(الإعمار)
تصنيع اللحوم والجلود	مرتفع	متوسطة	مرتفعة	منخفض	مرتفع	متوسطة
الغزل والنسيج	متوسط	بطيئة	مرتفعة	متوسط	متوسط	متوسطة

والنتيجة: الصناعات الغذائية ومواد البناء أولاً اقتصادياً، والأدوية أولاً اجتماعياً وأمنياً، ثم تصنيع اللحوم والجلود للتصدير.

الطاقة

تعريف الهدف: مضاعفة إنتاج الكهرباء الفعلي (بالجيجاواط ساعة) ثلاث مرات بحلول 2034، مقارنة بمستوى 2025 الذي يُحدّد في المسح الأولي، مع رفع نصيب المصادر المتجددة من الإنتاج. والمدخل الأسرع هو الطاقة الشمسية الموزعة للمستشفيات والمدارس ومحطات المياه والمشاريع الزراعية، ضمن برامج التعافي المبكر.

النفط والغاز والخدمات الرقمية

إعادة تأهيل الحقول والمصافي، وإدارة رسوم عبور نفط جنوب السودان بمنطقة تجاري؛ ودراسة الغاز الطبيعي لحل مشكلتي الكهرباء والأسمدة؛ وتصدير الخدمات الرقمية بوصفه قطاعاً يقوم على الشباب ويمكن أن يبدأ خلال أشهر.

عاشراً: الاستثمار والقطاع الخاص

لن تستطيع الدولة تمويل ما بين 100 و171 مليار دولار من الموارد العامة. لذلك يقوم الإعمار والنمو على القطاع الخاص، المحلي والأجنبي، بإطار استثماري واضح:

المكون	الإجراء
حماية الملكية	نص دستوري وقانون يحظران المصادرة دون تعويض عادل
التحكيم	الانضمام إلى آليات التحكيم الدولية، ومحاكم تجارية فعالة
ضمانات الاستثمار	الاستفادة من وكالات ضمان الاستثمار متعددة الأطراف
تسجيل الشركات	تسجيل إلكتروني خلال أيام
الإفلاس	قانون حديث للإفلاس وإعادة الهيكلة
المنافسة	قانون ومفوضية للمنافسة ومنع الاحتكار
الأراضي الصناعية	أراضٍ مخدومة بالكهرباء والطرق بعقود شفافة
المناطق الاقتصادية الخاصة	في بورتسودان والمعابر الحدودية
الشراكة بين القطاعين العام والخاص	قانون ينظمها، ونشر كل العقود
المغتربون	سندات للمغتربين، وحوافز لإعادة رأس المال السوداني
صناديق الاستثمار	صندوق إعادة إعمار وتنمية السودان، وصناديق قطاعية

حادي عشر: العمل والإنتاجية

إن الناتج وحده لا يكفي. فقد يصل الناتج إلى 101 مليار دولار في 2034، لكن إذا لم ترتفع الوظائف والإنتاجية، فلن يشعر الناس بالتحسن. لذلك تضيف الورقة إلى مؤشرات النجاح:

- نصيب الفرد من الناتج، وهو المؤشر الأدق لمستوى المعيشة.
- الوظائف المستحدثة سنوياً، في القطاعين الرسمي وغير الرسمي.
- معدل البطالة، خصوصاً بين الشباب والنساء.
- إنتاجية العمل (الناتج مقسوماً على عدد العاملين).

ولا تتوفر اليوم بيانات موثوقة عن سوق العمل بعد الحرب. لذلك يبدأ العمل بمسح وطني للقوى العاملة خلال السنة الأولى، يحدد خط الأساس لهذه المؤشرات.

ثاني عشر: الاقتصاد السياسي للإصلاح

إن الإصلاح الاقتصادي في السودان يعيد توزيع القوة والثروة. ولن نبني اقتصاداً جديداً بإعادة توزيع الامتيازات القديمة.

فئات تستفيد من الإصلاح	مصالح تتأثر بالإصلاح
المنتج الصغير: المزارع والراعي والحرفي	الشركات المملوكة للأجهزة العسكرية والأمنية
رجل الأعمال الملتزم بالقانون	شبكات تهريب الذهب والموارد
الموظف والمعلم والطبيب	المحتكرون والمستفيدون من الإعفاءات الاستثنائية
الأقاليم	المستفيدون من تعدد أسعار الصرف
الفقراء	المستولون على الأراضي بالقوة

وإدارة هذا التحول تتطلب: تدرجاً معلناً، وشبكة حماية للأضعف، وشفافية كاملة في نقل الشركات وبيعها، وقانوناً يُطبّق على الكبير قبل الصغير.

ثالث عشر: الحماية الاجتماعية

التحويلات النقدية المستهدفة عبر الهوية الرقمية هي الأداة الأسرع والأقل فساداً، وهي شرط مسبق لإصلاح الدعم. والدخل الأساسي المضمون الشامل (50 دولاراً شهرياً لكل بالغ) يكلف نحو 17.1 مليار دولار سنوياً، أي نحو 28% من الناتج المحلي لعام 2025، وهو غير ممكن مالياً في الأفق المنظور. أما التجربة الرائدة لعشرة آلاف أسرة لمدة سنتين فتكلف نحو 36 مليون دولار. ومصدر الرقمين ومنهج حسابهما في جدول المصادر، وتفصيلهما في ورقة التوفير الشامل.

رابع عشر: الكلفة والتمويل

الكلفة الإجمالية

على أفق مالي من عشر سنوات تقريباً (تقديرات عليا من ملحق الكلفة في الرؤية؛ لا يمكن تدقيقها مشروعاً مشروعاً قبل إعداد مصفوفة الكلفة التفصيلية):

البند	التقدير
البرامج الاستثمارية والطارئة	100 إلى 171 مليار دولار
منظومة الأمن والدفاع	43.5 إلى 59 مليار دولار
المصادر المحتملة	84 إلى 171 مليار دولار

مصفوفة التمويل: من المؤكد إلى المشروط

المصدر	مؤكد اليوم	متوقع (سنوياً)	مستهدف	شرط الصرف
المنح	لا شيء خارج العمل الإنساني	1 إلى 2 مليار دولار	2 إلى 3 مليارات	حكومة مدنية، وبرنامج إصلاح، وشفافية
التمويل الميسر	لا شيء	1 إلى 2 مليار دولار	2 مليار	استئناف العلاقة مع المؤسسات الدولية، ومسار الإعفاء
صندوق إعادة الإعمار	لا شيء	—	10 مليارات دولار في 5 سنوات	السلام، والحوكمة المستقلة للصندوق
الاستثمار الخاص والأجنبي	محدود جداً	يتوقف على الأمن	يرتفع تدريجياً	الأمن، والإطار الاستثماري، وسعر الصرف
إعفاء الديون	لا شيء	—	إعفاء الجزء الأكبر من الدين الخارجي	بلوغ نقطة الإنجاز في المبادرة
الشراكة بين القطاعين	لا شيء	—	مشاريع طاقة ونقل	قانون الشراكة، وعقود منشورة

المصدر	مؤكد اليوم	متوقع (سنوياً)	مستهدف	شروط الصرف
الدمج والتسريح	لا شيء	0.8 إلى 1.2 مليار دولار للمرحلة الأولى	نحو 90% من الشركاء	الاتفاق الأمني وخطة البرنامج

والقراءة الصريحة لهذا الجدول: لا يوجد اليوم أي تمويل مؤكد خارج العمل الإنساني. فكل التمويل الخارجي مشروط بالسلام والحكم المدني. ولذلك فإن السلام هو الشرط الحاكم لتحرير الموارد وعودة الاستثمار والتمويل الخارجي والإنتاج.

وقاعدة الأولويات عند شح الموارد: منع المجاعة والصحة العاجلة أولاً، ثم رواتب المعلمين والأطباء، ثم تدخلات الزراعة، ثم الإعمار العاجل، ثم بقية البرامج.

خامس عشر: المخاطر

الخطر	أثره على الإطار الاقتصادي	الاستجابة
استمرار الحرب	انهيار كل السيناريوهات	أولوية للإغاثة وحماية المناطق الآمنة
انخفاض أسعار الذهب	تراجع النقد الأجنبي والإتاوات	تنويع الصادرات، وتسريع الزراعة والثروة الحيوانية
تأخر التمويل الخارجي	عجز في الإعمار وبرامج الدمج	إطالة أفق البرامج، وتوسيع الشراكة مع القطاع الخاص
تأخر رفع الإيرادات	اختناق الموازنة بين الدفاع والرواتب	مراجعة نصف سنوية، وإجراءات إيرادية عاجلة
تضخم جامح بعد توحيد الصرف	تآكل الدخل وتوتر اجتماعي	توقيت التوحيد بعد بناء الاحتياطي وتشغيل التحويلات النقدية
انهيار بنوك إضافية	فقدان الثقة، وعودة النقد خارج البنوك	إعادة الهيكلة المنظمة، وحماية المودعين الصغار
مقاومة شبكات المصالح	تعطيل نقل الشركات وإدخال الذهب	الشفافية، والمكتب المركزي لمكافحة الفساد، والدعم الشعبي والدولي

سادس عشر: مؤشرات المتابعة

المؤشر	خط الأساس	الشهر 36	الشهر 60	الشهر 96
الناتج الحقيقي كنسبة من مستوى 2022 (المعتدل)	نحو 63% (2025)	نحو 79%	نحو 88%	نحو 105%
نصيب الفرد من الناتج (المعتدل، دولار)	نحو 1,164	نحو 1,320	نحو 1,410	نحو 1,550
الإيرادات العامة من الناتج	4.2%	9.5%	12%	15%
التضخم (هدف مشروط)	111.5%	دون 30%	دون 15%	أحادي الرقم
الفقر المدقع	نحو 59%	55%	40%	دون 25%
نسبة الذهب في القنوات الرسمية من الإنتاج المقدر	تُحدّد في السنة الأولى	75%	90%	95%
الاحتياطيات بأشهر الواردات	نحو شهر	3 أشهر	4 أشهر	5 أشهر
إنتاج الكهرباء الفعلي (مقارنة بمستوى 2025)	يُحدّد في المسح الأولي	الضعف تقريباً	2.5 ضعف	3 أضعاف
الوظائف المستحدثة وبطالة الشباب	تُحدّد في مسح القوى العاملة	تُحدّد بعد المسح	تُحدّد بعد المسح	تُحدّد بعد المسح

خاتمة

إن الاقتصاد السوداني قادر على التعافي، لكن ليس بأي ثمن ولا بأي ترتيب. فالسلام هو الشرط الحاكم لتحرير الموارد وعودة الاستثمار والتمويل الخارجي والإنتاج، والإيرادات العامة هي عنق الزجاجة، والذهب هو المفتاح الأسرع، والزراعة هي القاطرة، والشفافية هي الضمانة. وحتى السيناريو المعتدل لا يعيد الاقتصاد إلى حجمه قبل الحرب إلا قرب نهاية أفق الرؤية. ولذلك فإن الطموح ضرورة، لكنه طموح يُبنى على أرقام معلنة وافتراسات مكشوفة، لا على وعود.

الملحق الأول: جدول المصادر للأرقام التقديرية

الرقم	القيمة المستخدمة	المصدر	السنة	المنهج وحدود الاستخدام
إنتاج الذهب	نحو 64 طناً	بيانات رسمية سودانية لعام 2024، كما نقلتها الدراسة الأولية للتوفير الشامل (2025)	2024	رقم رسمي معلن، لا يشمل بالضرورة كل الإنتاج الأهلي؛ يحتاج إلى تحقق مستقل
قيمة إنتاج الذهب	6 إلى 7 مليارات دولار	حساب المؤلف	2025	الإنتاج × متوسط تقريبي لأسعار 2025؛ يتغير بتغير الأسعار
نسبة الذهب خارج القنوات الرسمية	أكثر من النصف في بعض التقديرات	تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة (S/2024/65)	2024	تقديرات واردة في التقرير، لا قياس مباشر
خسارة الخزينة من تهريب الذهب	1 إلى 2.5 مليار دولار سنوياً	دراسة «القفزة الاقتصادية السودانية» وتقارير دولية	2025	تقدير نطاق؛ لا يُستخدم في حسابات الإيرادات
الشركات التابعة للأجهزة النظامية	نحو 250 شركة ونحو ملياري دولار سنوياً	تقديرات متداولة منذ 2020	2020	لا يُستخدم في أي حساب مالي قبل الجرد الرسمي
تحويلات المغتربين الممكن استقطابها	1.5 إلى 2.3 مليار دولار سنوياً	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة	2020	تقدير لإمكانية النقل إلى القنوات الرسمية، لا تحويلات جديدة
الصادرات	نحو 2.4 مليار دولار	تقديرات الرؤية	2025	يحتاج إلى تحديث من البنك المركزي
السكان	53,125,882 (تقدير 2026)، ونمو 2.6% سنوياً	تقدير رسمي أورده المؤلف؛ والنمو مفترض	2026	يُراجع بعد التعداد
كلفة الدخل الأساسي	نحو 17.1 مليار دولار	حساب المؤلف على	2026	50 دولاراً شهرياً ×

الرقم	القيمة المستخدمة	المصدر	السنة	المنهج وحدود الاستخدام
الشامل	سنوياً	أساس مقترح الدراسة الأولية		نحو 28.5 مليون بالغ × 12 شهراً؛ ونسبة من هم فوق 18 سنة نحو 53.7%
كلفة التجربة الرائدة	نحو 36 مليون دولار	حساب المؤلف	2026	نحو 150 دولاراً شهرياً للأسرة (ثلاثة بالغين) × 10,000 أسرة × 24 شهراً، دون كلفة التقييم
الدين الخارجي	أكثر من 50 مليار دولار	صندوق النقد الدولي، نقطة القرار في المبادرة	2021	رصيد قبل الحرب؛ يحتاج إلى تحديث
كلفة البرامج (100- 171 مليار)	نطاق	ملحق الكلفة في الرؤية	2026	تقديرات عليا تحتاج إلى مصفوفة كلفة تفصيلية

الملحق الثاني: هيكل مصفوفة الكلفة التفصيلية

تحتاج أرقام الكلفة الإجمالية إلى مصفوفة يمكن تدقيقها مشروعاً مشروعاً. وهذا هيكلها، وتُستكمل بعد المسح الأولي ودراسات الجدوى:

المشروع	الكلفة الرأسمالية	كلفة التشغيل السنوية	المستفيدون	سنوات التنفيذ	التمويل المحلي	التمويل الخارجي	القطاع الخاص	المنح	درجة اليقين
إعادة تأهيل مشروع الجزيرة	تُحدّد	تُحدّد	تُحدّد	2027-2031					منخفضة
الطاقة الشمسية الموزعة	تُحدّد	منخفضة	تُحدّد	2027-2030					متوسطة
إعادة فتح المدارس	تُحدّد	رواتب المعلمين	تُحدّد	2027-2029					متوسطة
الدمج والتسريح (المرحلة الأولى)	1.2-0.8 مليار \$	—	50 ألف مقاتل	2027-2028		نحو 90%			متوسطة
التجربة الرائدة للدخل الأساسي	—	نحو 39 مليون \$ سنوياً	10 آلاف أسرة	2028-2030					مرتفعة

الملحق الثالث: كيف حُسبت الأرقام

1. الناتج في 2026 = $60.2 \times (1 + 0.055) = 63.5$ مليار دولار.
 2. الناتج في أي سنة لاحقة = الناتج في 2026 $\times (1 + \text{معدل النمو})^{\text{عدد السنوات بعد 2026}}$.
 3. مستوى 2022 قبل الحرب = $60.2 \div [(1 - 0.294) \times (1 - 0.14) \times (1 + 0.031)] = 96.2$ مليار دولار بأسعار 2025.
 4. الناتج كنسبة من مستوى 2022 = الناتج في السنة $\div 96.2$.
 5. نصيب الفرد = الناتج $\div [53.1 \text{ مليون} \times (1.026)^{\text{السنة} - 2026}]$.
 6. الإيرادات = الناتج $\times$ نسبة الإيرادات المستهدفة لتلك السنة.
 7. الدفاع = الناتج $\times 5\%$ ؛ ونصيبه من الإيرادات = الدفاع $\div$ الإيرادات.
 8. الحساسية = الناتج في 2026 $\times (1 + \text{المعدل})^8$ لكل معدل في الجدول.
 9. تكلفة التحويلات النقدية = عدد الأسر $\times$ المبلغ الشهري $\times 12$.
- وكل هذه الحسابات قابلة لإعادة الإنتاج بجدول بيانات بسيط، ويمكن تحديثها فور صدور أرقام جديدة.